تعدد رأي ابن عصفور في المسألة النحوية الواحدة

د. سعود بن أحمد المنيع[1]

(قدم للنشر في ٠١/ ٠٢/ ١٤٤٣هـ؛ وقبل للنشر في ٢١/ ٠٣/ ١٤٤٣هـ)

المستخلص: يدرس هذا البحث المسائل النحوية التي كان لابن عصفور فيها رأيان أو أكثر، مما هو مبثوث في مصنفاته، فيكفي الباحث مهمة ما يجده من تعارض أو تناقض في نسبة رأي ما إلىٰ ابن عصفور؛ لتعدد مصنفاته وتعدد آرائه فيها، ومحاولة الجمع بين تلك الآراء والأقوال، وما استقر عليه رأي ابن عصفور منها، وموقف النحويين قبله أو بعده منها، ثم ذكر الراجح من تلك الأقوال، معتمدًا علىٰ ما تقتضيه الأدلة وأقوال الأئمة من النحويين.

الكلمات المفتاحية: الرأي النحوي، تعدد الأقوال، ابن عصفور، المسألة النحوية.

***

(١) أستاذ النحو والصرف المشارك بجامعة المجمعة- كلية التربية بالزلفي.

البريد الإلكتروني: saud-0045@hotmail.com

The diversity of Ibn Asfour view in one single syntactic issue

Dr. Saoud Ben Ahmed Al Maneia

(Received 08/09/2021; accepted 27/10/2021)

Abstract: This research examines the syntactic issues in which Ibn Asfour had two or more points of view as it is obvious throughout his works. The researcher is faced with the inconsistencies or contradictions in the attribution of some opinions to Ibn Asfour. This is explained by the multiplicity of his works and by the multiplicity of the opinions he expressed in them, the attempt to reconcile those opinions and sayings, what Ibn Asfour's ultimately concluded about them, and the position of the syntacticians before or after him. Then, it is interesting to mention the most accurate of those sayings, relying on what is required by the evidence and the sayings of the leading syntacticians.

Key Words: The syntactic view, the diversity of views, Ibn Asfour, The syntactic issue.

❊ ❊ ❊

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام علىٰ أشرف خلق الله وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الناظر في أقوال العلماء وآرائهم من نحويين وغيرهم يجد تعددًا في الرأي في بعض المسائل، والذي يجذب انتباه القارئ كون تعدد الرأي في المسألة الواحدة لعالم واحد، فيجد للعالم نفسه رأيين، وقد يكونان متضادين في مسألة واحدة، وهذا ربما كان الداعي إليه سعة علم العالم، فإذا ازداد علمه بدا له رأي غير ما كان يرىٰ، وليس هذا خللًا في علم العالم، وقد تنبه العلماء لمثل هذه المسألة، وهو ما سيأتي بيانه في التمهيد، وبعد نظر في بعض مؤلفات ابن عصفور وجدت ذلك عنده، فعزمت علىٰ جمع آرائه ودراستها.

*** عنوان البحث:**

«**تعدد رأي ابن عصفور في المسألة النحوية الواحدة**» من له نظر في مؤلفات ابن عصفور أو الشروح النحوية التي جاءت بعده يجد تعدد رأيه ظاهرًا فيها، وبخاصة عند أولئك الذين أولوا آراءه عناية، كأبي حيان، وناظر الجيش، وابن عقيل، وغيرهم.

*** حدود البحث:**

لما عرِف ابن عصفور بكثرة مؤلفاته، وكلها في علوم العربية، فقد اعتمدت في هذا البحث علىٰ ما وصلتُ إليه من مصنفاته المطبوع منها، وغير المطبوع كالرسائل العلمية، وعلىٰ ما ذكره غيره من النحويين من تعدد القول عنده، ولا سيما إذا لم أجد أحد القولين فيما بين يدي من مصنفاته؛ لكونها لم تصل إلينا كلها، وواجهت عناء في الحصول علىٰ بعضها وبخاصة غير المطبوعة كالرسائل العلمية.

*** أهمية البحث:**

دعاني إلىٰ دراسة تعدد الرأي النحوي عند ابن عصفور أمران:

أولهما: تقدم ابن عصفور وإمامته في اللغة نحوها وصرفها، فليس من ضَعَفَة النحويين، بل إنه «حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس»[1]، وله الإمامة في هذا العلم، حتىٰ صارت آراؤه محل نظر وعناية من بعده قال المقري: «وأما النحو فلأهل الأندلس من الشروح علىٰ الجمل ما يطول ذكره، فمنها شرح ابن خروف، ومنها شرح الرندي، ومنها شرح شيخنا أبي الحسن ابن عصفور الإشبيلي، وإليه انتهت علوم النحو، وعليه الإحالة الآن من المشرق والمغرب، وقد أتيت له من إفريقية بكتاب المقرب في النحو فتلقي باليمين من كل جهة»[2].

وللمغاربة عمومًا عناية بالنحو، وقد عُنُوا ببعض مصنفات المشارقة عناية كبيرة، وكانت عنايتهم في النحو لثلاثة منها، وهي: كتاب سيبويه، وإيضاح الفارسي، وجمل الزجاجي، وقد أولاها ابن عصفور عناية يكاد يفوق غيره من نحويي المغرب، ولا سيما كتاب الجمل، والإيضاح، فقد شرح الجمل عدة شروح، يبسط مرة، ويجمل أخرىٰ، وشرح الإيضاح وشواهده، وذكر ابن الزبير أن له شرحًا علىٰ كتاب سيبويه كان يمليه من حفظه[3].

ثانيهما: تعدد الرأي النحوي عند ابن عصفور؛ إذ وقفت علىٰ من أنكر علىٰ ابن عصفور قولًا ما، ظانًا أنه فات ابن عصفور شيئًا من شواهده وأدلته، مع أن ابن عصفور قد قال بغيره، وهذا حصل لابن مالك في (شرح التسهيل)، وللشيخ خالد الأزهري في (التصريح بمضمون التوضيح)، فضعفوا قولًا لابن عصفور، وأنكروه، وقد ثبت أن له قولًا آخر غير ما نسبوه إليه، كما سيأتي في المسألة الخامسة وغيرها.

*** أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلىٰ أمور منها:

---

(١) بغية الوعاة، السيوطي (٢/ ٢١٠).

(٢) نفح الطيب، المقري (٣/ ١٨٤).

(٣) انظر: صلة الصلة، أبو جعفر ابن الزبير (٣/ ٣٠٥).

أولًا: تفسير ظاهرة التعدد النحوية، وبخاصة عند ابن عصفور.

ثانيًا: استقراء المسائل النحوية التي كان لابن عصفور فيها رأيان.

ثالثًا: الإسهام في الوصول إلىٰ خلاصة ما ذهب إليه ابن عصفور في تيك المسائل.

رابعًا: بيان موقف من بعده من تلك المسائل، وبخاصة أولئك الذين أولوا ابن عصفور عناية.

*** منهج البحث:**

التزمت في البحث جمع المسائل النحوية التي تعدد فيها قول ابن عصفور، ودراستها، ثم محاولة الجمع بين أقواله ما أمكن، أو الترجيح علىٰ ما أراه راجحًا بالأدلة وبأقوال الأئمة من العلماء، وبمقتضيات الجمع والترجيح المقررة عند الأصوليين في تعدد قول العالم الواحد، وبيان زمن القولين ومكانهما ما أمكن؛ لمعرفة آخر ما انتهىٰ إليه ابن عصفور.

*** الدراسات السابقة:**

بعد البحث حول دراسة عن الموضوع المدروس لم أجد - فيما اطلعت عليه - مَن درس ابن عصفور من هذه الجهة إلا ما كان من الدكتور فاضل نواف ذياب، إذ عرض ببحث مختصر جدًا نشر في (مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية - المجلد ٣/ العدد١٤، ٢٠٠٨م) جمع فيه ما أسماه: (تناقض آراء ابن عصفور في مسائله الصرفية في كتابه الممتع)، فعرض للمسائل الصرفية في كتابه (الممتع في التصريف) فقط، فخصصت هذا البحث للمسائل النحوية في مصنفات هذا العالم الفذ.

وهناك دراسات أخرىٰ عُنيت بتعدد رأي عالم ما[1]، لكن لم أقف علىٰ شيء تخصص في بحث الموضوع عند ابن عصفور، علىٰ الرغم من الأهمية التي تكتسبها آراؤه، ولا سيما عند من جاء بعده من النحويين.

(١) منها علىٰ سبيل المثال لا الحصر: تعدد آراء سيبويه في المسألة الواحدة في كتابه، للدكتور محمد بن ناصر الشهري بحث منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية، المجلد (١٠) العدد (٢).

*** خطة البحث:**

وأما خطة البحث فقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكوّن من مقدمة تحوي أهداف البحث، وأهميته، ومنهج الباحث فيه، وتمهيد يبين ظاهرة تعدد قول العالم الواحد في المسألة الواحدة، وعرض يدرس المسائل النحوية التي تعدد فيها رأي ابن عصفور مرتبة حسب الترتيب المشهور في مصنفات النحو التعليمية، وخاتمة تتضمن أهم النتائج.

وما توفيقي إلا بالله..

* * *

تمهيد

تقرر عند الأصوليين أنه لا مانع يمنع من وجود قولين لعالم واحد في مسألة واحدة، قال الشاطبي: «أما اختلاف القولين للعالم فممكن في نفسه»[1]، وإنما يمتنع ذلك عندما يكون القولان في وقت واحد أو في مصنف واحد؛ فإن ذلك لا يستقيم ولا سيما إن كانا متناقضين؛ لاستحالة ذلك، وما عدا ذلك قد يكون سائغًا تدعو إليه أمور منها:

أولًا: الدليل والبرهان:

يتعدد قول العالم والمجتهد؛ لظهور حجج، وأدلة لم تظهر له من قبل، والعالم عادة يتبع الدليل والبرهان، قال الشاطبي: «وعادة المجتهد أن يتبع الدليل، فيصير إلىٰ ما صيره إليه»[2].

ثانيًا: اختلاف الزمان:

من المتقرر عند الأصوليين أنه يجوز للمجتهد أن يكون له قولان أو أكثر في أزمنة مختلفة، قال الشاطبي: «فقد يكون للعالم المجتهد نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر»[3]، وذكر أنه «قد تختلف أقوال المجتهدين كثيرًا في المسألة الواحدة بحسب الأوقات والأنظار»[4]، وحينئذٍ ينبغي علىٰ الدارس أن يجتهد في معرفة أزمنة تلك الأقوال ما استطاع إلىٰ ذلك؛ لما له من أثر كبير في معرفة ما استقر عليه علم العالم، وإن كان جلُّ الأصوليين يرون القول الأخير رجوعًا عما سبق من أقوال، قال ابن جزي: «إذا نقل عن مجتهد قولان، فإن علم التاريخ عدَّ الثاني رجوعًا عن الأول»[5]،

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي (٢/ ٣٣٢).

(٢) المرجع السابق (٩/ ١٦٠).

(٣) المرجع السابق (١/ ٣٧).

(٤) المرجع السابق (٣/ ١٢١). وانظر: (٢/ ٣٣٢).

(٥) تقريب الوصول إلىٰ علم الأصول، ابن جزي الكلبي (٤٢٤).

وهذا ليس محل اتفاق؛ إذ هناك مرجحات بين الأقوال غير المرجح الزمني ستذكر في كيفية الترجيح، كما سيأتي الحديث عن ابن جني الذي جعل زمن الأقوال آخر ما يُحتكم إليه في نسبة القول إلىٰ عالم ما.

ثالثًا: اختلاف المكان:

ربما يكون لبعض البلاد أعراف علمية تختلف عن أعراف بلاد أخرىٰ، وهذا نراه ظاهرًا في زماننا، حتىٰ في أمور علمية يسيرة، كما نرىٰ في بعض قواعد الإملاء، والاختلاف في رسم الهمزة، فنرىٰ في مصر ما يختلف عن الشام ونحو ذلك، وهذا سنراه حاضرًا في تعدد الرأي عند ابن عصفور؛ لما للمكان من أثر كبير في تغير الرأي، أو تعدده، أو نحو ذلك.

كيفية الترجيح بين أقوال العالم الواحد في المسألة الواحدة:

الترجيح بين أقوال متعددة لعالم واحد في مسألة علمية واحدة من القضايا التي اختلف فيها الأصوليون، وممن فطن لها، وأبان سبيل التعامل معها ابن جني، وأفردها بباب مستقل في خصائصه ترجمه بـ(باب في اللفظين علىٰ المعنىٰ الواحد يردان عن العالم متضادين)، ورأىٰ أنه ينبغي في الترجيح النظر في أمور منها:

الأول: إذا كان أحد القولين معللًا والآخر غير معلل (مرسل) أخذ بالمعلل دون المرسل.

الثاني: إذا كان القولان مرسلين غير معللين، فإنه يؤخذ بالأليق بالمذهب، أي: مذهب ذلك العالم؛ إذ كل عالم – غالبًا – له سننه وطريقته في العلم، وميله إلىٰ شيء دون آخر.

الثالث: إذا لم يظهر ما يرجح أحد القولين، فينظر إلىٰ تاريخهما، فيقدم آخرهما؛ إذ الأخير هو ما انتهىٰ إليه رأيه وترجيحه[1].

(١) الخصائص، ابن جني (١/ ٢٠٠-٢٠٧). بتصرف. وانظر: فيض نشر الانشراح، ابن الطيب الفاسي (٢/ ١١٢٧).

وذهب الشيخ خالد الأزهري إلىٰ أهمية معرفة تاريخ القولين؛ ليحكم بأن الأخير هو قوله، وأنه رجع عن الأول، أما إن خفي علمه، وكان حديثه عن المسألة في بابين مختلفين فإن «العلَمَ علىٰ المذكور في بابه؛ لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه، بخلاف ما يذكر في غير بابه، فإنه لم يعتن به كاعتنائه بالأول؛ لكون ذكره استطرادًا»(١).

هذا إذا كان الرأيان متفرقين، أما إذا كانا مجتمعين؛ بأن ينصَّ العالم علىٰ أن في المسألة قولين فهذه لا تخلو غالبًا من ترجيحه لأحدهما، وليست محل نظر الباحثين؛ لظهورها.

وإن تعسر ذلك كله بأن يذكر العالم والمجتهد القولين متفرقين من غير تعليل أو تنصيص علىٰ تركه أحدهما، وخفي زمن القولين فإنه لا مانع أن يكون له في المسألة قولان، وحينئذٍ ينبغي ذكرهما جميعًا عنه؛ إذ ليس يمتنع أن يكون للعالم قولان صحيحان عنه، وعند الأصوليين أن القولين ينسبان له، ما لم يصرح بالرجوع عن أحدها(٢).

تعدد قول ابن عصفور:

جاء تعدد القول النحوي في المسألة الواحدة عند ابن عصفور في مصنفاته من غير عبارة صريحة منه بأنه غير رأيه، وقد فطن لذلك بعض مَن أولوا أقواله عناية واهتمامًا، كتلميذه أبي حيان، وناظر الجيش، وابن عقيل، وغيرهم.

وهناك أسباب دعت إلىٰ تعدد القول عنده، منها:

الأول: اختلاف الزمان، ذلك أن ابن عصفور جاءت مصنفاته متباينة الأزمنة، وبين بعضها عقود من الزمن، وهذا يدعو إلىٰ تجدد العلم وتغيره، فبعض مصنفاته ألفها مبكرًا في العقد الثالث من عمره، وبعضها جاء بعدها بعقدين وأكثر.

(١) التصريح بمضمون التوضيح، الأزهري (٤/ ٩٧).

(٢) انظر: تقريب الوصول، ابن جزي الكلبي (٤٢٤)، وشرح الكوكب المنير، ابن النجار (٤/ ٤٩٤).

الثاني: تغير المكان؛ بأن يتغير مكان إقامته، فلا يلزم بلدًا واحدًا، فقد «طاف ابن عصفور المغرب كله، وأقام بتونس يشغل الطلبة»[1] في آخر حياته، وبها توفي ﷺ، ولا ريب أن لهذا أثرًا في اختلاف الرأي عنده.

الثالث: تنوع المنهج الذي اعتمده في التصنيف؛ ذلك أن مصنفات ابن عصفور جاءت على صور متعددة، فبعضها صنفه ابتداء، وبعضها - وهو الأغلب - شروح على مصنفات غيره، وبعضها أخذت طابع الإطناب، وبعضها عكس ذلك فأخذت طابع الإيجاز، دعاه إليه غايته من التأليف، كما فعل في (المقرب)؛ إذ جعله خلاصة تحوي لباب النحو؛ لأنه قصد به المبتدئين في هذا العلم لما طُلب منه «وضع تأليف منزه عن الإطناب الممل، والاختصار المخل، محتو على كلياته، مشتمل على فصوله وغاياته، عار عن إيراد الخلاف والدليل مجرد أكثره عن ذكر التوجيه والتعليل»[2].

ومما يدعو إلى اختلاف منهجه أنه كان يملي بعض مصنفاته إملاء من صدره[3]، وهذا داع إلى الاختلاف فيما يمليه.

الرابع: كثرة مصنفاته، فابن عصفور له مصنفات تربو على عشرين مصنفًا بفنون علمية متنوعة، وتعد «من أحسن التصانيف، ومن أجل الموضوعات والتآليف»[4]، وكثير منها كان يمليه إملاء من حفظه، وذلك داعٍ لتعدد رأيه.

* * *

(١) إشارة التعيين، عبد الباقي اليماني (٢٣٧)، وانظر: صلة الصلة، ابن الزبير (٣٠٥).

(٢) المقرب، ابن عصفور (١/ ٤٤).

(٣) إشارة التعيين، عبد الباقي اليماني (٢٣٧).

(٤) انظر: صلة الصلة، أبو جعفر ابن الزبير (٣٠٥).

مسائل البحث

*** المسألة الأولىٰ: جمع الاسم المذكر غير العلم الذي لم يكسَّر، وليس فيه علامة تأنيث بالألف والتاء.**

ما يجمع بألف وتاء مزيدتين خمسة أنواع ورد تفصيلها في مصنفات النحويين[1]. والخلاف فيما عداها من الأسماء المذكرة وغيرها مما لم يجمع جمع مذكر سالمًا، أو لم يكسر مما يخلو من علامة التأنيث، كـ(إصطبل)، و(حمام)، و(سرادق)، و(حسام)، و(بوق)، ونحو ذلك.

قصر ابن عصفور جمعها بألف وتاء علىٰ ما سمع فقط[2]، ومنع فيها القياس؛ لكونه علىٰ غير بابه؛ إذ بابه التذكير أو التكسير.

وإلىٰ هذا القول ذهب جمع من النحويين، كابن مالك[3]، وابن أبي الربيع[4]، والسيوطي[5]، وغيرهم، فعدّوا جمعها بألف وتاء مزيدتين شاذًا مقصورًا علىٰ السماع.

وأفهمَ ابن عصفور في قوله الآخر أنه يجوز جمعها بألف وتاء مزيدتين بشرط عدم تكسيرها، دون تقييد ذلك بالسماع، فجعل مما يجمع بألف وتاء «كل اسم لا علامة فيه أيضًا للتأنيث لمذكر كان أو المؤنث غير عَلَم إذا لم تكسره العرب»[6].

وكلام ابن عصفور السابق متأخر عن قوله الأول، فكأنه ذهب إليه أخيرًا، وقد نص علىٰ

---

(١) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ١١٢).

(٢) انظر: شرح الجمل، ابن عصفور (١/ ١٥٠).

(٣) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ١١٤).

(٤) انظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح، ابن أبي الربيع (٢/ ٢٨٦).

(٥) انظر: همع الهوامع، السيوطي (١/ ٧٠).

(٦) المقرب، ابن عصفور (٢/ ٥١).

ذلك أبو حيان قائلًا: «وإن لم يكونا جميعًا جمع تكسير جاز أن يجمعا جمع سلامة بالألف والتاء قياسًا مطردًا. وإلىٰ هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أخيرًا فتقول في: حمام وسجل وسرادق وإسطبل: حمامات وسجلات وسرادقات وإسطبلات»[1]. وحكىٰ السيوطي عنه هذا القول، قال: «وذهب قوم منهم ابن عصفور إلىٰ جواز قياس جمع المكبر من المذكر والمؤنث الذي لم يكسر اسمًا كان أو صفة كحمامات، وسجلات، وجمل سبحل، أي: ضخم، وجمال سبحلات فإن كسر امتنع قياسًا»[2].

وهذا هو مذهب جمهور النحويين، وبه قال سيبويه، فرأىٰ أن ما لم تكسره العرب يجوز جمعه بألف وتاء قياسًا قال في (باب ما يجمع من المذكر بالتاء؛ لأنه يصير إلىٰ تأنيث إذا جمع): «فمنه شيءٌ لم يكسر علىٰ بناء من أبنية الجمع بالتاء إذ منع ذلك، وذلك قولهم: سُرَادِقات، وحمَّامَات، وإوَانَات، ومنه قولهم: جَمَل سَبْحَل وجِمال سِبَحْلَات، ورِبَحلات، وجِمال سِبَطْرات. وقالوا: جُوَالق وجَوالِق فلم يقولوا: جُوَالقات حين قالوا: جَوَالِق»[3].

وعلىٰ ذلك فالذي يظهر أن ما ذهب إليه ابن عصفور أخيرًا أولىٰ بالصواب من منع جمعها مطلقًا؛ إذ بذلك تبقىٰ الكلمة من غير جمع مكسر ولا صحيح.

*** المسألة الثانية: مجيء الجملة الاسمية صلة لـ(ما).**

رأىٰ ابن عصفور في ظاهر كلامه في (شرح الجمل)[4] أن (ما) الموصولة المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية، وحمل ما ظاهره دخول (ما) المصدرية علىٰ الجملة الاسمية علىٰ أنها كافة.

(١) التذييل والتكميل، أبو حيان (٢/ ١٠٠).

(٢) همع الهوامع، السيوطي (١/ ٧١).

(٣) الكتاب، سيبويه (٣/ ٦١٥).

(٤) شرح الجمل، ابن عصفور (١/ ١٨٢).

غير أنه أجاز في (المقرب) أن توصل بالجملتين معًا قال: «وأما (ما) فإنها توصل بالجمل الاسمية والفعلية»[1].

وفي المسألة خلاف بين النحويين، فذهب سيبويه وجمهور النحويين إلىٰ أن (ما) الموصولة المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية[2]، وتبعهم في ذلك ابن عصفور أولًا في شرح الجمل، ويظهر أنه مال إليه أخيرًا، إذ إنه في (مُثُل المقرب) مثل لـ(ما) المصدرية موصولة بفعل فقط[3]، ولعله هو صواب مذهبه؛ لتكراره وتأكيده علىٰ ذلك في ما تقدم من مصنفاته وما تأخر منها، ولميل ابن عصفور إلىٰ مذهب سيبويه والبصريين في مصنفاته وهذا هو مذهبهم، فهو أقرب إلىٰ مذهبه.

وذهب ابن يعيش[4]، وابن مالك[5] إلىٰ جواز وصلها بالجملة الاسمية، وجعله الرضي هو الحق قال: «وصلة (ما) المصدرية لا تكون عند سيبويه إلا فعلية، وجوز غيره أن تكون اسمية أيضًا. وهو الحق»[6].

*** المسألة الثالثة: زيادة كان.**

ذهب ابن عصفور في (شرح الجمل) إلىٰ أن (كان) تزاد بين الشيئين المتلازمين، كالعامل والمعمول، والصلة والموصول، ونحو ذلك، هكذا أطلق القول بزيادتها في الشعر والنثر، ثم

---

(١) المقرب، ابن عصفور (١/ ٦٠).

(٢) انظر: الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٥٠)، والمقتضب، المبرد (٣/ ٢٠٠)، ونتائج الفكر، السهيلي (١٨٨).

(٣) مثل المقرب، ابن عصفور (١١٩).

(٤) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش (٨/ ١٩٥).

(٥) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ٢٢٧).

(٦) شرح الكافية، الرضي (٤/ ٤٤١).

استشهد علىٰ زيادتها بمجموعة من الأمثلة والشواهد من كلام العرب شعرهم ونثرهم[1].

ولما ذكر زيادتها في (ضرائر الشعر) قيد زيادتها في الشعر خاصة دون غيره من الكلام[2]. وحكىٰ البغدادي ذلك عنه، قال: «ذهب ابن عصفور في كتاب (الضرائر) إلىٰ أن زيادة (كان) في الشعر، وأنها تكون دالة علىٰ المضي دائمًا. وكلاهما خلاف المرضي»[3].

وما ذهب إليه في (شرح الجمل) في جواز زيادتها مطلقًا من غير تقييد بضرورة هو الأقرب لمذهبه النحوي؛ لتعليله إياه، يعضد ذلك أيضًا إجماع النحويين عليه، ولورود ذلك في غير الضرورات؛ إذ وردت زيادتها محتملة في القرآن، والسنة، وكلام العرب في غير موضع، وقد حمل عليه المبرد، وغيره[4] قوله تعالىٰ: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا۟ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩].

ومن السنة ما أخرجه الإمام أحمد عن أبي أمامة ﷺ: «قلتُ: يا نبيَّ اللهِ، أَوَنَبيٌّ كانَ آدمُ؟ قال: نَعم»[5].

ومن قول العرب ما حكاه سيبويه: «إن من أفضلهم كان زيدًا»[6]، وقولهم - وهو من شواهد ابن عصفور نفسه -: «ولدت فاطمة بنت الخرشب الكَمَلة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم»[7].

---

(١) انظر: شرح الجمل، ابن عصفور (١/ ٤١٥)، والمقرب، ابن عصفور (١/ ٧٥).

(٢) ضرائر الشعر، ابن عصفور (٧٨).

(٣) الخزانة، البغدادي (٩/ ٢١٠).

(٤) انظر: المقتضب، المبرد (٤/ ١١٧)، وشرح المفصل، ابن يعيش (٧/ ١٧١).

(٥) مسند الإمام أحمد، أحمد بن حنبل (٣٦/ ٦١٩).

(٦) الكتاب، سيبويه (٢/ ١٥٣).

(٧) انظر: المقتضب، المبرد (٤/ ١١٦).

*** المسألة الرابعة: حكم اسم (لا) النافية للجنس إذا كان جمعًا بألف وتاء مزيدتين.**

ذهب ابن عصفور إلىٰ أن اسم (لا) إذا كان مجموعًا بألف وتاء مزيدتين يكون حكمه البناء علىٰ الكسر، نحو: لا مسلماتِ في الدار، قال: «كما أن الجمع بالألف والتاء في حال النصب مكسور، فكذلك يكون مع (لا) وهو الصحيح، وبه ورد السماع»[1]، ثم حكم ببطلان قول من قال: إنه يبنىٰ علىٰ الفتح.

ومرة أخرىٰ أوجب ما حكم ببطلانه، فجعل البناء علىٰ الفتح هو الوجه قال في اسم (لا): «فإن كان مفردًا أو جمع تكسير، أو جمع سلامة بالألف والتاء بُنِي معها علىٰ الفتح وحذف التنوين»[2].

وخالف ابنُ مالك ابنَ عصفور في هذا، ولم ينسب إليه سوىٰ هذا الوجه قال: «وزعم أبو الحسن بن عصفور أن الفتح في مثل هذا لازم، والصحيح جواز الفتح والكسر»[3]، وتبعه في ذلك بعض شراح الألفية[4].

ولعل من الممكن أن نجمع بين قولي ابن عصفور بأنه يرىٰ جواز الوجهين الفتح والكسر من غير تنوين؛ إذ ثبت السماع بهما - كما سيأتي -، وابن عصفور يستند كثيرًا في ترجيحه علىٰ السماع.

والمسألة محل خلاف بين النحويين، هو بإجمال:

الأول: قول جمهور النحويين أنه يبنىٰ علىٰ الكسر من غير تنوين، قال أبو حيان: «الكسر

---

(١) شرح الجمل، ابن عصفور (٢/ ٢٧٨).

(٢) المقرب، ابن عصفور (١/ ١٩٠).

(٣) شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٥٥).

(٤) انظر: توضيح المقاصد والمسالك، المرادي (١/ ٢٣٦)، وشرح الأشموني، الأشموني (٢/ ٨)، والتصريح بمضمون التوضيح، الأزهري (٢/ ١١٤).

بلا تنوين، وهو مذهب الأكثرين»[1].

الثاني: الكسر مع التنوين[2].

الثالث: الفتح، وهو قول المازني[3]، واختاره الفارسي[4].

الرابع: جواز الكسر والفتح من غير تنوين فيهما. وهذا القول هو أولىٰ الأقوال بالصواب، وشواهد العربية تعضده، واختاره ابن مالك[5]، وقال أبو حيان: «هو الصحيح؛ إذ ورد به السماع، أعني الكسر والفتح من غير تنوين فيهما، ولو كانوا وقفوا علىٰ السماع ما اختلفوا»[6].

*** المسألة الخامسة: تعدية الفعل: (سمع).**

ذهب ابن عصفور في (شرح الجمل) إلىٰ أن الفعل (سمع) متعدٍ إلىٰ مفعول واحد فقط[7]، وحكىٰ الاتفاق علىٰ ذلك إن كان ما بعده مسموعًا، نحو: سمعت كلام زيد، ونحوه.

وأما إن كان ما بعده مما لا يُسْمَع، نحو: سمعت زيدًا يتكلم، فإن ابن عصفور يرىٰ أن في هذا خلافًا بين النحويين، والصواب أنه لا يتعدىٰ إلىٰ مفعولين، واحتج بأن(سمع) من أفعال الحواس، وكلها متعدية إلىٰ واحد، ولو كانت متعدية لاثنين للزم أن تكون من باب (أعطىٰ)، وهذا لا يكون؛ لأن التكلم فعل، والأفعال لا تصح في موضع المفعول الثاني في باب (أعطىٰ)،

(١) التذييل والتكميل، أبو حيان (٥/ ٢٣٢).

(٢) انظر: شرح الكافية، الرضي (٢/ ١٥٧).

(٣) انظر نسبته إليه في الخصائص، ابن جني (٣/ ٣٠٨).

(٤) انظر: الحلبيات، الفارسي (٣١٢).

(٥) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٥٣).

(٦) التذييل والتكميل، أبو حيان (٥/ ٢٣٢).

(٧) شرح الجمل، ابن عصفور (١/ ٣٠٩).

ولا من باب (ظننت)؛ إذ لا يجوز إلغاؤها، بخلاف باب (ظن)، «فثبت أنها مما يتعدىٰ إلىٰ واحد»[1].

وفي شرحه علىٰ الإيضاح وافق الفارسيَ[2]، فذهب إلىٰ أن الفعل(سمع) متعدٍ إلىٰ مفعولين، الثاني منهما جملة، وهو مخالف لأفعال الحواس في تعديته.

والمسألة مختلف فيها، فذهب جمهور النحويين[3] إلىٰ أن الفعل (سمع) متعدٍ إلىٰ مفعول واحد فقط، فإن أتت بعده جملة فهي صفة إن سبقت بنكرة، وحال إن سبقت بمعرفة.

وقيل إنه متعد إلىٰ مفعولين إن كان ما بعده اسم عين، وحينئذٍ لا يكون ثاني مفعوليه إلا فعلًا يدل علىٰ صوت، نحو: سمعت زيدًا يتكلم، وهو قول منسوب للأخفش[4]، وبه قال الفارسي – كما مر –، وابن عصفور، واختاره ابن مالك[5].

والقول بتعدية الفعل(سمع) إلىٰ مفعول واحد هو الأقرب لاختيار ابن عصفور؛ لتعليل ذلك بكونه من أفعال الحواس، ولاسيما أن ابن عصفور نفسه أبان عن عدم وجاهة تعديته إلىٰ مفعولين؛ إذ هو ليس من باب (أعطىٰ)؛ لعدم مجيء المفعول به جملة إلا فيما أصله الخبر، وهذا ليس من بابه، ولا من باب (ظننت)؛ إذ لا يدخله إلغاء، ولأجل هذا عدَّ ابن السّيد البطليوسي تعدية (سمع) إلىٰ مفعولين من المسائل التي غلط فيها الفارسي[6].

---

(١) شرح الجمل، ابن عصفور (١/ ٣٠٩).

(٢) انظر: التذييل والتكميل، أبو حيان (٦/ ٤٧)، والإيضاح العضدي، الفارسي (١٩٧).

(٣) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش (٧/ ١٠٧)، والتذييل والتكميل، أبو حيان (٦/ ٤٦).

(٤) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٨٤).

(٥) انظر: المرجع السابق (٢/ ٧٦).

(٦) انظر: الحلل في شرح أبيات الجمل، ابن السيد البطليوسي (٣٨٨). وانظر: شرح المفصل، ابن يعيش (٧/ ١٠٧).

*** المسألة السادسة: الجملة المعلق عنها الفعل المتعدي إلىٰ واحد.**

في الجملة المعلق عنها فعلها المتعدي إلىٰ واحد نحو:(عرفت زيدًا أبو من هو) ثلاثة أقوال هي:

الأول: ذهب ابن عصفور إلىٰ أنها بدل، وجعله من بدل الشيء من الشيء(المطابق) علىٰ نية مضاف محذوف صالح لمعنىٰ الجملة؛ ليكون بدل جملة من جملة، علىٰ تقدير: عرفت قصة زيد أبو من هو، فالقصة هي الجملة المبدل منها[1]. وهذا يوافق قول السيرافي[2]، وابن مالك، إلا أنه عده من بدل الجملة من مفرد[3].

الثاني: ذهب ابن عصفور في قوله الآخر إلىٰ أنها في موضع المفعول الثاني علىٰ التضمين؛ أي علىٰ تضمين (عرفت) معنىٰ (علمت)، قال: «وقد قيل: إن الفعل في جميع ما ذكر من قبيل ما يتعدىٰ إلىٰ مفعولين، إما بحق الأصل، وإما بالتضمين، وهو الصحيح عندي»[4]، وهذا يتوافق مع ما قاله الفارسي[5]، واختاره أبو حيان[6].

الثالث: أنها نصب علىٰ الحال ونسب هذا القول للمبرد[7]، وذهب ابن عصفور إلىٰ فساد هذا القول؛ لفساد المعنىٰ[8].

---

(١) انظر: شرح الجمل، ابن عصفور (١/ ٣٢٩).

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٥/ ٥٧).

(٣) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك (٣/ ٣٣٩).

(٤) المقرب، ابن عصفور (١/ ١٢١).

(٥) انظر: الحلبيات، الفارسي (٧٤).

(٦) انظر: التذييل والتكميل، أبو حيان (٦/ ١٠٧).

(٧) انظر: المرجع السابق (٦/ ١٠٦).

(٨) شرح الجمل، ابن عصفور (١/ ٣٢٨).

والحاصل أن ابن عصفور قال مرة بأن الجملة في محل البدل، وأبطل ما سوىٰ ذلك، ولا سيما القول بالحالية أو التضمين؛ لكون التضمين مقصورًا علىٰ السماع، ولا يصح القياس فيه قال: «ومنهم من ذهب إلىٰ أنها في موضع مفعول ثان، وأن (عرفت) ضمنت معنىٰ (علمت)...، وذلك فاسد؛ لأن التضمين ليس بقياس»[1].

ومرة أخرىٰ ينتصر للنصب ولو كان علىٰ معنىٰ التضمين.

والقول بأنها بدل هو المنقول عنه اتفاقًا كما ذكر ذلك ناظر الجيش[2].

ولعل حمله علىٰ التضمين هو الأقرب للصواب؛ لترجح القول بقياسية التضمين، وأنه ليس مقصورًا علىٰ الشعر والسماع.

*** المسألة السابعة: ناصب (غفرانك) ونحوه، وحكم حذفه.**

اختلف في ناصب: (غفرانك) فقيل: ناصبه فعل طلبي من لفظه، أي: اغفر غفرانك، وقيل: فعل من غير لفظه نحو: نسألك أو نطلبك غفرانك ونحو ذلك، علىٰ أن يكون مصدرًا علىٰ الأول، ومفعولًا به علىٰ الثاني.

ثم اختلف في حكم حذف ذلك الناصب، وهنا تعدد قول ابن عصفور:

الأول: ذهب مرة إلىٰ أنه يجوز إضمار الفعل معه[3].

الثاني: ذهب إلىٰ أنه يجب إضمار الفعل معه، فعده مع (سبحان الله)، ونحوه، من المصادر التي يجب إضمار الفعل معها[4].

---

(١) شرح الجمل، ابن عصفور (١/ ٣٢٩).

(٢) انظر: تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٣/ ١٥٣٥).

(٣) انظر: شرح الجمل، ابن عصفور (٢/ ٤٣٤).

(٤) انظر: المقرب، ابن عصفور (١/ ١٤٨).

وهذا القول هو ظاهر كلام سيبويه؛ إذ جعل (غفرانك) من قبيل (سبحان الله)، وذكره تحت باب ما ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره[1].

وعندي أن ما ذهب إليه ناظر الجيش في الجمع بين قولي ابن عصفور وجيهٌ[2]؛ إذ يرىٰ أن الذي حمله علىٰ القول بالوجهين: أنه نظر إلىٰ كونه مصدرًا مرة، فأوجب الإضمار، وإلىٰ كونه مفعولًا به مرة أخرىٰ، فأجاز الإظهار.

*** المسألة الثامنة: تقديم المستثنىٰ علىٰ المستثنىٰ منه.**

إذا تقدم المستثنىٰ علىٰ المستثنىٰ منه نحو: (ما قام إلا زيدًا القوم)، فإن ابن عصفور ذهب مرة إلىٰ أن المستثنىٰ ليس له إلا النصب، ولا يصح الإتباع؛ لأن التابع لا يجوز أن يتقدم علىٰ متبوعه، كما أنه لا يجوز العكس بأن يجعل المستثنىٰ منه المتأخر بدلًا من المستثنىٰ المتقدم؛ إذ ليس من أقسام البدل بدل كل من بعض[3]. وهذا مذهب الجمهور؛ إذ يوجبون النصب للمستثنىٰ ولو كان الاستثناء منفيًا، والذي «حملهم علىٰ نصب هذا أن المستثنىٰ إنما وجهه عندهم أن يكون بدلًا، ولا يكون مبدَلًا منه؛ لأن الاستثناء إنما حده أن تَدارَكَه بعد ما تنفىٰ فتُبدِله، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه علىٰ وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنىٰ، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم: فيها قائما رجلٌ، حملوه علىٰ وجه قد يجوز لو أخّرتَ الصفة، وكان هذا الوجهُ أمثلَ عندهم من أن يحملوا الكلام علىٰ غير وجهه»[4].

(١) الكتاب، سيبويه (١/ ٣٢٥)، وانظر: معاني القرآن، الفراء (١/ ١٨٨)، وشرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ١٨٦).

(٢) انظر: تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٤/ ١٨٥٠).

(٣) انظر: شرح الجمل، ابن عصفور (٢/ ٢٦٨).

(٤) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٣٥). وانظر: معاني القرآن، الفراء (١/ ١٦٧)، والمقتضب، المبرد (٤/ ٣٩٧)، وشرح الكافية، الرضي (٢/ ٨٣)، وشرح المفصل، ابن يعيش (٢/ ١٩٨).

وذهب ابن عصفور مرة أخرىٰ إلىٰ جواز البدل في المستثنىٰ المتقدم، قال: «وقد يجعل علىٰ حسب العامل الذي قبله، ويجعل ما بعده بدلًا منه»[1]، وهو داخل في بدل كلٍ من بعض. وسبق أنه نفىٰ وجوده في أقسام البدل. وحكم ببطلانه في أكثر من موضع في شرحه علىٰ الجمل.

هذا وقد حكىٰ يونس «أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحدٌ، فيجعلون أحدًا بدلًا كما قالوا: ما مررتُ بمثله أحدٍ، فجعلوه بدلًا»[2].

ولعل الأقرب لمذهبه وجوب نصب المستثنىٰ المتقدم أيًا كان حال الاستثناء، ولا يجوز البدل؛ لكون الأعم لا يبدل من الأخص، وإن حكاه يونس عن بعض العرب فهي لغة قليلة لبعض العرب، وقد نعتها ابن عصفور نفسه في حكاية نقلها عنه تلميذه أبو حيان: بأنها لغيَّةٌ ضعيفة[3].

وقال ابن جني: «تقول: ما قام إلا زيدًا أحدٌ، فتوجب النصب إذا تقدم المستثنىٰ، إلا في لغة ضعيفة»[4]؛ والضعيف لا يبني قاعدة، ولا ينقضها؛ ولا سيما في مثل مسألتنا فإن السماع فيها قليل والقياس فيها ضعيف.

*** المسألة التاسعة: ناصب الحالين إذا توسطهما أفعل التفضيل.**

لابن عصفور في ناصب الحالين مع أفعل التفضيل المتوسط في مثل: (هذا بسرًا أطيب منه رطبًا)، أقوال هي:

الأول: أنهما منصوبان بـ(كان) التامة مقدرة مع (إذا) لما يستقبل، ومع (إذ) لما مضىٰ[5]،

---

(١) المقرب، ابن عصفور (١/ ١٦٩).

(٢) الكتاب، سيبويه (٢/ ٣٣٧)، وانظر: معاني القرآن، الفراء (١/ ١٦٨)، وشرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٢٩٠).

(٣) انظر: التذييل والتكميل، أبو حيان (٨/ ٢٣٩).

(٤) الخصائص، ابن جني (٣/ ٧٨).

(٥) انظر نسبته إليه في: التذييل والتكميل، أبو حيان (٩/ ١١٠)، والمساعد، ابن عقيل (٢/ ٣٠). ولم أجد هذا=

وهو قول قال به المبرد، وآخرون[1].

الثاني: أنهما منصوبان بـ(أفعل) التي للتفضيل؛ لتضمنه معنىٰ عاملين قال: «ولا يقضي العامل من المصادر، ولا من ظروف الزمان، ولا من ظروف المكان، ولا من الأحوال الراجعة إلىٰ ذي حال واحدة أزيد من شيء واحد إلا بحرف عطف، إلا أن يكون أفعل التي للمفاضلة، فإنها تعمل في ظرفين من الزمان أو المكان، وفي حالين من ذي حال واحدة»[2].

وقال في (شرح الإيضاح): «اعلم أن نصب الاسمين لا يجوز إلا في ثلاثة أماكن، أحدها: أن يكون للشيء انتقالان لصحتهما صفة، تلك الصفة أقوىٰ بالنظر إلىٰ أحدهما منها بالنظر إلىٰ الآخر، وذلك نحو: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا، وهذا مائحًا أقوىٰ منه راعيًا»[3].

وهذا القول هو ظاهر كلام سيبويه[4]، وانتصر له ابن الحاجب، وابن مالك، وأبو حيان[5].

الثالث: وهو قول منسوب إلىٰ ابن عصفور، وهو: أنهما منصوبان بـ(كان) الناقصة، علىٰ أن يكونا خبرين لها، وليسا من الحال في شيء[6].

وهذا القول مردود عند سيبويه قال: «وإنَّما قال الناسُ: هذا منصوب علىٰ إضمارِ إذَا كانَ

=القول فيما بين يدي من مصنفاته.

(١) انظر: المقتضب، المبرد (٣/ ٢٥٠)، والإيضاح العضدي، الفارسي (٢٢٢)، والنكت، الأعلم (٢/ ١١).

(٢) المقرب، ابن عصفور (١/ ١٥٥).

(٣) انظر: تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٥/ ٢٣٠٨). وانظر: الموفور من شرح ابن عصفور، أبو حيان (٢٢٢).

(٤) انظر: الكتاب، سيبويه (١/ ٤٠٠).

(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب (١/ ٣٠٢-٣٠٣)، وشرح التسهيل، ابن مالك (٢/ ٣٤٤)، والتذييل والتكميل، أبو حيان (٩/ ١١٢).

(٦) انظر: تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٥/ ٢٣٠٧)، ونسبه أبو حيان لبعض أصحابهم من المغاربة، والذي يظهر أنه يريد ابن عصفور. التذييل والتكميل، أبو حيان (٩/ ١١١).

فيما يُستقبل، وإذْ كانَ فيما مضىٰ؛ لأن هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن يَنتصب علىٰ إذا كان، ولو كان علىٰ إضمار (كانَ) لقلت: هذا التمر أطيبُ منه البسر؛ لأن (كانَ) قد يَنصب المعرفةَ كما يَنصب النكرةَ، فليس هو علىٰ (كانَ)، ولكنَّه حال»[1].

وفي المسألة قول رابع لم يقل به ابن عصفور، ونسبه ابن الحاجب للأكثرين[2]، وهو أن العامل في الحال الأولىٰ اسم الإشارة(هذا)، والعامل في الحال الثانية (أطيب).

ولعل الأقرب أن يكونا حالين منصوبين بـ(أفعل) التي للتفضيل، ومعنىٰ ذلك أن (بسرًا) حال من الضمير في (أطيب)، و(رطبًا) حال من الضمير المجرور بـ(من)، والعامل فيهما جميعًا (أطيب)؛ لما فيه من معنىٰ المفاضلة بين شيئين متحدين في ذاتهما مختلفين في طورهما وحالهما، فيكون أفعل (أطيب) قام مقام عاملين، واغتفر تقدم الحال علىٰ عاملها غير المتصرف في هذه المسألة؛ لأن الحالين المتقدمة والمتأخرة لذي حال واحد، ولما فيهما من معنىٰ الظرفية، والتفضيل في حال طورين مختلفين، كما قال سيبويه: «فإنْ شئت جعلته حينًا قد مضىٰ، وإن شئت جعلته حينًا مستقبلًا»[3]، والظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها.

والنصب علىٰ تقدير (كان) تامة أو ناقصة أنكره ابن السراج، وزعم أنه غير معروف من كلام العرب، ولا موجود في القياس[4]، وقال ابن مالك: «فيه تكلّف إضمار ستة أشياء من غير حاجة»[5]، وما أغنىٰ عن التقدير وتكلفاته، ووافق المعنىٰ والصناعة فإنه أولىٰ.

---

(١) الكتاب، سيبويه (١/ ٤٠٠).

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب (١/ ٣٠٢).

(٣) الكتاب، سيبويه (١/ ٤٠٠).

(٤) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج (١/ ٢٢٠).

(٥) شرح التسهيل، ابن مالك ٢/ ٣٤٤). يريد بالستة: كان، ويكون، ومتعلقهما الظرف إذ، وإذا، والضمير المستتر فيهما.

*** المسألة العاشرة: تعريف عطف البيان.**

ذهب ابن عصفور في مقربه إلىٰ أن عطف البيان لا يكون إلا في المعارف[1]، فلا يجري في النكرات، ونصَّ عليه مرة أخرىٰ في (شرح الجمل) قال: «عطف البيان لا يكون إلا بالمعارف»[2]. فجعله في المعارف فقط. وهذا القول منسوب إلىٰ جمهور البصريين[3].

لكن ابن عصفور ذهب في (شرح الجمل) نفسه إلىٰ أن عطف البيان قد يكون في النكرات، وهذا القول هو المشهور عنه في مصنفات النحويين بعده[4].

وقد أكثر ابن عصفور من اشتراط التعريف في عطف البيان، يعلل حينًا، ويترك ذلك حينًا، ولعله هو الأقرب لمذهبه، ولا سيما أنه قول البصريين، وهو إلىٰ مذهبهم أميل.

وفي (مثل المقرب)، الذي يُعدُّ من أواخر مصنفاته أكثر من التمثيل لعطف البيان، ولم يمثل له إلا بمعرفة، وجعل التعريف فيه فارقًا بينه وبين البدل.

وكونه يقع في النكرات أقرب، وهو قول الكوفيين[5]، واختاره الفارسي[6]، وابن مالك قال في (شرح التسهيل): «فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضىٰ الدليل»[7]، وانتصر له ابن النحاس، وتعقب ابن عصفور في ذلك، قال: «وفي هذا الفصل نظر، فإن عطف البيان كما يجيء في

---

(١) المقرب، ابن عصفور (١/ ٢٤٨).

(٢) شرح الجمل، ابن عصفور (١/ ٣٠٠).

(٣) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك (٣/ ٣٢٦)، وهمع الهوامع، السيوطي (٥/ ١٩١).

(٤) انظر: شرح الجمل، ابن عصفور (١/ ٣٠٠). وانظر: نسبة هذا القول له في: التذييل والتكميل، أبو حيان (١٢/ ٣٢٩)، وتوضيح المقاصد، المرادي (١/ ٥٩١)، والتصريح بمضمون التوضيح، الأزهري (٣/ ٥٣٩)، وهمع الهوامع، السيوطي (٥/ ١٩٢).

(٥) انظر: نسبته إلىٰ الكوفيين والفراء في المساعد، ابن عقيل (٢/ ٤٢٤).

(٦) انظر: الإيضاح العضدي، الفارسي (٢٩٢).

(٧) شرح التسهيل، ابن مالك (٣/ ٣٢٦).

المعارف يجيء في النكرات»[1].

وهو وإن كان فيه زيادة توضيح بين المعارف، فإن فيه زيادة تخصيص بين النكرات؛ إذ بعض النكرات أخص من بعض.

*** المسألة الحادية عشرة: اقتران (لكن) العاطفة بالواو.**

أجاز ابن عصفور مرة مجيء (لكن) عاطفة دون واو قال: «فإن قيل: إن العرب لا تستخدم (لكنْ) إلا مع الواو، فالجواب: أن قد حكي من كلامهم: ما مررت برجل صالح لكن طالح، بغير واو. فإن قيل: فلعل (لكن) هنا غير عاطفة، و(طالح) هنا محمول علىٰ إضمار فعل؛ لدلالة ما تقدم عليه كأنه قيل: لكن مررت بطالح، فالجواب: أن إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلا في ضرورة الشعر»[2].

ذكر ابن عصفور ذلك بعدما عرض رأي يونس أنها لا تأتي إلا مع الواو، والعطف بالواو لا بـ(لكن). وإلىٰ هذا ذهب أيضًا في (مُثُل المقرب)[3]؛ إذ مثل لـ(لكن) العاطفة بأمثلة ليس فيها واو.

وذهب في (شرح الإيضاح) إلىٰ ما ذهب إليه يونس، فمنع استعمال (لكن) دون واو قال: «والصحيح عندي ما ذكره يونس، من أنها لا تستعمل إلا مع الواو...، ولكن مع ذلك هي العاطفة، والواو زائدة، كما زيدت ثم لما دخلت عليها الفاء»[4]، وقد نسب المرادي منع استعمالها دون واو إلىٰ ابن عصفور[5].

---

(١) التعليقة، الفارسي (٢/ ٧٩٤).

(٢) شرح الجمل، ابن عصفور (١/ ٢٢٧).

(٣) انظر: مثل المقرب، ابن عصفور (٢٢٥).

(٤) انظر: تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٧/ ٣٤٢٩).

(٥) انظر: الجنىٰ الداني، المرادي (٥٨٧).

وفي استعمال (لكن) المخففة العاطفة مع الواو ودونها خلاف بين النحويين[1]، وسيبويه لم يستخدمها إلا مع الواو[2]، وأنكر ابن مالك ورودها عن العرب دون واو، وما ورد من ذلك في مصنفات النحويين فهو من كلامهم، وليس من كلام العرب[3].

والذي يظهر في المسألة - والله أعلم - جواز الوجهين، ولا يمنع أن يعطف بها مع الواو؛ لتحقيق معنىٰ الاستدراك في الحالين، ولا حجة لمن منع ذلك بأن العاطف لا يدخل علىٰ عاطف، فقد ورد عن العرب دخول العاطف علىٰ العاطف مع (لكن) ومع غيرها، قال المالقي: «ولا يبعد أن يدخل حرف عطف علىٰ حرف عطف»[4]، ثم إن في دخولها علىٰ (لكن) فيه استصحاب لأصل (لكن) قبل التخفيف؛ إذ لم تأت دون واو إلا قليلًا، وأما في القرآن فلم تأت إلا مقترنة بها[5]، والعرب توسعت في الواو أكثر من غيرها في معناها، واستعمالها.

*** المسألة الثانية عشرة: نصب ما ظاهره من المنادىٰ النكرة المقصودة.**

عد ابن عصفور ما جاء منصوبًا، وظاهره من النكرة المقصودة، كقول ذي الرمة[6]:

أَدَارًا بِحَزْوَىٰ هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً * فَمَاءُ الْهَوَىٰ يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ

ونحو ذلك من الشواهد التي أوردها - من نداء النكرة غير المقصودة. قال بعدما عرض

(١) انظر: الجنىٰ الداني، المرادي (٥٨٧).

(٢) انظر: الكتاب، سيبويه (١/ ٤٣٥).

(٣) انظر: شرح التسهيل، ابن مالك (٣/ ٣٤٣).

(٤) رصف المباني، المالقي (٤٣٦).

(٥) وذلك كثير، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٧٧] ﴿وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الحديد:١٤].

(٦) ديوانه (١/ ٤٥٦).

بعض الشواهد: «وإذا لم يستحل نداء النكرة فإن حمل هذه الأبيات عليها أولىٰ من حملها علىٰ الضرورة»[1]، وعقب علىٰ الشاهد المذكور بأنه وإن كان يريد «دارًا بعينها، بدليل قوله: هجتِ للعين عبرة. فالجواب: إنَّ الأبلغ من طريق المعنىٰ أن لا يريد دارًا معينة من ديار حُزوىٰ بل مأوىٰ من ديار حُزوَىٰ هاج عبرته، أيَّ دار كانت»[2]، واحتج لذلك بأنه لا يحفظ من كلام العرب وصف دار، ونحوه بالمعرفة؛ مما يؤكد أنها من قبيل النكرة غير المقصودة.

فجعل ما كان ظاهره القصد من قبيل غير المقصود ولو وصف، فإنه يبقىٰ علىٰ معنىٰ غير القصد، وضعف حمله علىٰ الضرورة.

ويكرر ذلك في شرحه لأبيات الإيضاح، ويجعل ما جاء من المنادىٰ موصوفًا نكرة منصوبة وجوبًا[3].

وذهب في (ضرائر الشعر) إلىٰ أن ذلك كله من قبيل الضرورة[4]، فعد من ضرائر الزيادة تنوين الاسم المبني للنداء، سواء أكان تنوينه بالنصب أم بالرفع، وعده من الرد إلىٰ الأصل؛ إذ الأصل في الأسماء الإعراب.

ثم إنه ذهب مرة أخرىٰ إلىٰ جواز ذلك وعدّه مما رُدَّ إلىٰ أصله؛ إذ الأصل في النداء النصب؛ لكونه مفعولًا به في الأصل[5].

والمسألة خلافية بين النحويين، فذهب جمهورهم إلىٰ أنه من المنادىٰ النكرة المقصودة، وتكون حينها منصوبة؛ لوصفها، وبنوا ذلك علىٰ السماع عن العرب، قال الفراء: «والعرب إِذَا

(١) شرح الجمل، ابن عصفور (٢/ ٨٣).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٨٤).

(٣) انظر: المفتاح في شرح أبيات الإيضاح، ابن عصفور (١/ ١٣٥).

(٤) انظر: ضرائر الشعر، ابن عصفور (٢٥-٢٧).

(٥) انظر: مثل المقرب، ابن عصفور (٢٠٥).

دعت نكرة موصولة بشيء آثرت النصب، يقولون: يا رجلًا كريمًا أقبل، ويا راكبًا عَلَىٰ البعير أقبل. فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون»[1].

وظاهر كلام سيبويه علىٰ ذلك[2]، فما جاء من ذلك فليس من النكرات، ولا الضرورات.

وقوله بأنه من النكرة غير المقصودة أكثر استدلالًا وتعليلًا، فلعله أقرب نسبة لابن عصفور، وهو المنسوب إليه عند من جاء بعده[3].

والمختار أن ذلك كله من نصب النكرة المقصودة؛ إذ يجوز فيها بقلة أن تنصب، وهذا أسلم من كثير من التأويلات ومن الحمل علىٰ الضرورة، ولا يلبس ذلك بغير المقصودة؛ لظهور المعنىٰ.

*** المسألة الثالثة عشرة: ترخيم ما لا نظير له.**

يشترط ابن عصفور في جواز ترخيم الاسم علىٰ لغة من لا ينوي المحذوف: أن يكون ما بقي من الكلمة له نظير في كلام العرب، قال في (شرح الإيضاح): «والصحيح عندي أن الترخيم علىٰ لغة من لم ينو الرد في حبلوي، وطيلِسان، وأمثالهما لا يجوز»[4].

واختلف النحويون في ترخيم (طيلِسان) مسمًىٰ به، فمنع ترخيمه الأخفش، ونُسب المنع إلىٰ سيبويه[5]، وذهب إليه المبرد، والأعلم، وابن الشجري، وابن خروف، وابن مالك[6]؛ لعدم

(١) معاني القرآن، الفراء (٢/ ٣٧٥).

(٢) انظر: الكتاب، سيبويه (٢/ ١٩٩).

(٣) انظر: تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٧/ ٣٥٤٥).

(٤) بنصه من تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٧/ ٣٦٤١). وانظر: التذييل والتكميل، أبو حيان (١٤/ ٥٥).

(٥) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج (١/ ٣٧٣)، والمساعد، ابن عقيل (٢/ ٥٥٦). وانظر: الكتاب، سيبويه (٢/ ٢٤١، ٢٧٤).

(٦) انظر: المقتضب، المبرد (٤/ ٤-٥)، النكت، الأعلم (٢/ ١٨٦، ١٩٢)، أمالي ابن الشجري، ابن الشجري (٢/ ٣٢٩)، شرح الجمل، ابن خروف (٢/ ٧٥٣)، شرح التسهيل، ابن مالك (٣/ ٤٢٦).

وجود نظير له في الصحيح، فلا يوجد (فَيْعِل) إلا في المعتل.

وذهب ابن عصفور مرة إلىٰ جواز ترخيمه علىٰ اللغتين، سواء أنوي الرد أم لم ينوَ؛ إذ رأىٰ أنه لا يراعىٰ الوزن في الترخيم قال في حكم ترخيم (طيلِسان) ونحوه: «والصحيح أن يجوز؛ لأن الأوزان لا تراعىٰ في الترخيم، ألا ترىٰ أن (حارِ) إنما هو: فاعِ، وذلك لا يوجد»[1]. وبهذا الرأي قال السيرافي، وآخرون[2].

وقول ابن عصفور هذا مخالفٌ لما عليه جمهور النحويين؛ إذ هو مبني علىٰ قياس فاسد، فإن (حار) لا يمكن أن يستقل بنفسه، ولا يصح أن نقيس شيئًا علىٰ مثله في الحال، قال ابن السراج: «ومن قال: يا حار، فإنما يجعل الراء حرف الإعراب، ويقدره تقدير ما لا فاء فيه، فيجب عليه أن لا يفعل ذاك إلا بما مثله في الأسماء، فمن رخم اسمًا فكان ما يبقىٰ منه علىٰ مثال الأسماء فجائز، وإن كان ما يبقىٰ علىٰ غير مثال الأسماء فهو غير جائز»[3].

وأظهر القولين في المسألة أن»الترخيم وقع علىٰ أن يكون المتبقي بمنزلة اسم كامل غير مرخم»[4]، وعليه فإنه لا يجوز ترخيم الاسم علىٰ لغة من لا ينوي الحرف بما يؤول به إلىٰ ما لا نظير له، «وما أفضىٰ إلىٰ مخالفة النظائر دون ضرورة فمتروك»[5]؛ لأن اللفظ سيكون علىٰ وزن غير موجود في العربية، وهذا لا يكون، ولا سيما أن العربية غيَّرت في الكلمة بالقلب والإبدال بعد ترخيمها دلالة علىٰ أنها أصبحت كلمة مستقلة بذاتها.

---

(١) شرح الجمل، ابن عصفور (٢/ ١٢١). وانظر: مثل المقرب، ابن عصفور (٢٠٨).

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٧/ ٢٠٤).

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج (١/ ٣٦٣).

(٤) النكت، الأعلم (٢/ ١٨٦).

(٥) شرح التسهيل، ابن مالك (١/ ٧٤).

*** المسألة الرابعة عشرة: إظهار (أنْ) بعد لام الجحود المحذوفة.**

منع ابن عصفور مرة إظهار (أنْ) الناصبة للمضارع بعد لام الجحود، ورأىٰ أنها واجبة الإضمار، ولا يجوز إظهارها علىٰ حال من الأحوال[1].

وهذا ما عليه جمهور النحويين[2]، فلا تظهر (أن) مع لام الجحود مطلقًا، سواء أذكرت لام الجحود أم لا.

ومرة أخرىٰ أجاز إظهار (أن) بعد لام الجحود، بشرط عدم بقاء لام الجحود، فتظهر (أن)، وكأنهما يتعاقبان، وذلك كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧] أي: ما كان ليفترىٰ.

قال: «والذي ينصب بإضمار (أن)، ولا يجوز إظهارها بعده ما بقي، وهو لام الجحود»[3]. فاشترط لوجوب الإضمار بقاء اللام.

وهذا مذهب الفراء، وارتضاه الرضي واستدل له بالآية السابقة، واختاره ابن أبي الربيع[4].

والأظهر في المسألة وجوب إضمار (أن) علىٰ أي حال، سواء أذكرت لام الجحد أم لم تذكر، ولا دليل يقطع به علىٰ حذفها، ولا حجة في الآية؛ إذ المصدر المؤول خبر لكان. ولا دليل علىٰ صحة تعاقبها مع (أن)، ولكونها دالة علىٰ نفي الفعل المستقبل، فأغنىٰ ذلك عن إظهار (أن)، ولعل هذا هو الأقرب لمذهب ابن عصفور، ولا سيما أنه ذكر في (شرح الجمل) نفسه احتجاج الكوفيين بأن الناصب للفعل هو لام الجحود نفسها، واستدلوا بكون هذه اللام لم يظهر

(١) انظر: المقرب، ابن عصفور (١/ ٢٦٢).

(٢) انظر: الكتاب، سيبويه (٣/ ٧)، ونتائج الفكر، السهيلي (١٣٩)، وشرح التسهيل، ابن مالك (٤/ ٢٣).

(٣) شرح الجمل، ابن عصفور (٢/ ١٤٢).

(٤) انظر: معاني القرآن، الفراء (١/ ٤٦٤)، وشرح الكافية، الرضي (٤/ ٦٢)، وشرح الجمل، ابن أبي الربيع (٢/ ٥٠٧).

قط بعدها (أنْ)، وهي في ذلك مثل (حتىٰ)[1].

*** المسألة الخامسة عشرة: جزم المضارع بلام الأمر المحذوفة.**

ذهب ابن عصفور في أكثر مصنفاته إلىٰ عدم جواز حذف العامل وإبقاء عمله، ولا سيما إن كان من عوامل الأفعال، ومن ذلك حذف لام الأمر، وإبقاء عملها، وخَص ما ورد من ذلك بالضرورة، وعلله بأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء[2].

تابع ابنُ عصفور في منعه حذف اللام مع بقاء عملها جمهور النحويين[3]؛ إذ منعوا ذلك في السعة؛ لكون الجازم عاملًا ضعيفًا، فكيف يعمل مع ضعفه وهو محذوف؟ وخصوا ذلك بالضرورة الشعرية، وحمل سيبويه حذفها مرة علىٰ إضمار (أنْ) مع الفعل المضارع، ومرة علىٰ حرف الجر(رب)، وواو القسم في جر الاسم مع إضمارها قال: «واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة، كأنهم شبهوها بـ(أنْ) إذا أعملوها مضمرة»، ثم يقول: «والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجر نصيب، فمن ثم لم يضمروا الجازم، كما لم يضمروا الجار، وقد أضمره الشَّاعر، شبهه بإضمارهم: رب، وواو القسم، في كلام بعضهم»[4].

ذهب ابن عصفور ثانية إلىٰ منع حذف اللام الجازمة مع بقاء عملها مطلقًا في الشعر وغيره،

---

(١) انظر: شرح الجمل، ابن عصفور (٢/ ١٤٢).

(٢) انظر: شرح الجمل، ابن عصفور (٢/ ١٥٢، ١٩٢، ٣٣٥)، والمقرب، ابن عصفور (١/ ٢٧٢)، وضرائر الشعر، ابن عصفور (١٤٩)، وشرح الإيضاح، ابن عصفور (١٧٩).

(٣) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش (٧/ ١٠١)، وشرح التسهيل، ابن مالك (٤/ ٦٠)، والبسيط، ابن أبي الربيع (١/ ٢٢٤)، والمساعد، ابن عقيل (٣/ ١٢٤).

(٤) الكتاب، سيبويه (٣/ ٨-٩).

وذكر أنه لا يتصور وجود مجزوم دون جازم، ولا يجوز أن يكون جازمه مضمرًا؛ لضعفه ألا ترىٰ الجارَّ لا يضمر مع أنه أقوىٰ من الجازم ثم يقول: «ولا يلتفت إلىٰ قوله:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نفسٍ...

لشذوذه»[1].

وهذا هو مذهب المبرد؛ إذ ذهب إلىٰ أنه لا يجوز حذف لام الأمر مطلقًا في الشعر وغيره، قال: «والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر...، فلا أرىٰ ذلك علىٰ ما قالوا؛ لأن عوامل الأفعال لا تضمر، وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء»[2].

ونُسِب لابن عصفور قول ثالث في المسألة نقله عنه تلميذه أبو حيان، وهو: حذف لام الأمر اطرادًا في الشعر والنثر من غير تخصيص بضرورة[3]. وبهذا القول قال الفراء، وبعض النحويين[4].

والأظهر أنه لا يجوز حذف لام الطلب مع بقاء عملها إلا في ضرورة الشعر، فيجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره، وفي ذلك أيضًا حمل لها علىٰ نظائرها من العوامل التي حذفت وبقي عملها، والشيء يحمل علىٰ ضده، وحمله علىٰ نظيره وشبيهه أولىٰ، قال أبو حيان: «وإنما جاز حذف لام الأمر في الشعر وإبقاء عملها حملًا علىٰ حذف بعض حروف الجر كواو القسم و(رُب)»[5].

---

(١) شرح الجمل، ابن عصفور (٢/ ١٩٤).

(٢) المقتضب، المبرد (٢/ ١٣١). وانظر: الأصول في النحو، ابن السراج (٢/ ١٧٤).

(٣) انظر: التذييل والتكميل، أبو حيان (١٦/ ١٣)، والمساعد، ابن عقيل (٣/ ١٢٥).

(٤) انظر: معاني القرآن، الفراء (١/ ١٥٩-١٦٠)، وانظر: شرح الكافية، الرضي (٤/ ٨٥)، ومغني اللبيب، ابن هشام (٨٤٠).

(٥) التذييل والتكميل، أبو حيان (١٦/ ١٣).

يكاد يكون هذا القول أكثر الأقوال ترددًا في مصنفات ابن عصفور، وقد أكثر من الاستشهاد له وتعليله، ولعله هو الأقرب لمذهبه، وهو من أكثر ما نسب إليه في مصنفات من بعده[1].

*** المسألة السادسة عشرة: بقاء حرف العلة (الألف) مع الجازم.**

ظاهر كلام ابن عصفور تخصيص بقاء حرف العلة الألف مع الجازم بالضرورة، قال: «(...) ولا يثبت حرف العلة، ويكون الجزم بحذف الحركة إلا في ضرورة»[2].

هكذا أطلق الحكم على جميع حروف العلة بعد أن مثل للمضارع المعتل بثلاثة أمثلة مختلفة، وعلى هذا جرى ابن النحاس في تبيين كلام ابن عصفور[3].

وهو ما فهمه أبو حيان من كلامه، قال: «وظاهر كلام ابن عصفور في (المقرب) أن إقرار هذه الألف يجوز للضرورة مع الجازم»[4].

غير أنه لم يرتض ذلك في مصنفاته الأخرى، فمنع بقاءها مطلقًا في الشعر وغيره؛ إذ الألف لا يظهر فيها إعراب كما هو في الواو والياء، ولا حجة عنده في قراءة حمزة[5]: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٧٧]، ولا في قول رؤبة[6]:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ * وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ

«لأن قوله: ﴿وَلَا تَخۡشَىٰ﴾ منقطع. كأنه قال: وأنت لا تخشى، وأما قوله: (ولا ترضاها)،

(١) انظر على سبيل المثال: شرح أبيات مغني اللبيب، البغدادي (٤/ ٣٣٤)، (٦/ ٢٣٠).

(٢) المقرب، ابن عصفور (١/ ٥٠).

(٣) انظر: التعليقة، ابن النحاس (١/ ١٥١).

(٤) التذييل والتكميل، أبو حيان (١/ ٢٠٨).

(٥) انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد (٤٢١).

(٦) ديوانه (١٧٩).

فالألف فيه إشباع، وألف الأصل محذوف للجزم»[1].

وهذا القول كأنه الأقرب إلىٰ ابن عصفور؛ إذ أقره وانتصر له أكثر من غيره، وكأنه يميل إليه، قال أبو حيان: «والذي نصره (يعني ابن عصفور) أنه لا يجوز، وأن الجازم إذا دخل علىٰ ما آخره ألف حذفها، ولا يقرها لا في ضرورة ولا غيرها»[2].

وهذا القول هو المنسوب إلىٰ ابن عصفور في مصنفات النحويين بعده[3].

ولعل الأولىٰ في المسألة أن نقول: إن إثبات الألف مع الجازم جاء كثيرًا في الشعر، فحملت علىٰ شبيهتيها الواو والياء في ضرورة الشعر، ولا سيما أن تخصيص بقاء حرف العلة في حال الضرورة بالواو والياء؛ لظهور الحركة عليهما حال الرفع والنصب - وارد في النصب، وأما الضم ففيه من الثقل ما يحول دون إظهاره عند عامة العرب، قال ابن يعيش: «ومنهم من يقدّر الحركة في الألف في موضع النصب والرفع، فحذفها للجزم، وفيه بُعد، لأنّ الألف لا يمكن حركتُها، ولكن علىٰ التشبيه بالياء»[4]، وإلىٰ هذا ذهب الفارسي، وتلميذه ابن جني، وابن السيد، وغيرهم[5].

ويقوي ذلك ما صاحب القول ببقاء الألف في الشعر وغيره من تخريجات متكلفة وربما متناقضة، فحملها علىٰ الضرورة أهون، فابن عصفور نفسه جعل (لا) في قول رؤبة: (ولا ترضاها) مرة نافية فلا تجزم قال: «فينبغي أن تجعل فيه (لا) الداخلة علىٰ (ترضاها) نافية...،

(١) شرح الجمل، ابن عصفور (٢/ ١٩٢، ٥٨٢). وانظر: ضرائر الشعر، ابن عصفور (٤٦)، والممتع في التصريف، ابن عصفور (٢/ ٥٣٨).

(٢) التذييل والتكميل، أبو حيان (١/ ٢٠٨).

(٣) انظر: توضيح المقاصد، المرادي (١/ ٩٢).

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش (١٠/ ١٧٦).

(٥) انظر: الحجة، الفارسي (١/ ٩٣)، والخصائص، ابن جني (١/ ٣٠٨)، والحلل في شرح أبيات الجمل، ابن السيد البطليوسي (٣٤٠)، وأمالي ابن الشجري، ابن الشجري (١/ ١٢٩).

فيكون المعنىٰ إذ ذاك: فطلقها غير مرتض لها»[1].

ومرة جعلها ناهية جازمة، والألف في (ترضاها) إشباع، والألف الأصلية حذفت للجزم[2].

فمثل هذه التأويلات المتكلفة تجعل الحمل علىٰ الضرورة أولىٰ.

وأما في مثل الآية مما لا تدخله الضرورة، فمحمول علىٰ الاستئناف، والانقطاع، كما قال ابن عصفور، وبه قال الفراء[3]، أو أن بقاءها مراعاة للفاصلة القرآنية، وإليه ذهب السيرافي[4].

*** المسألة السابعة عشرة: (أنْ) رابطة لجواب القسم.**

لا بدّ للقسم من رابط يربطه بالمقسم عليه، وهذه الروابط كثيرة، وجعل منها ابن عصفور (أنْ) نحو: (أقسم أن لو زرتك)، قال: «وأما الحروف التي تربط المقسم به بالمقسم عليه فـ(أن)»[5].

وذهب ابن عقيل والبغدادي إلىٰ أن هذا مذهب سيبويه[6]، وهكذا فهم الشهاب الخفاجي كلامه أيضًا قال: «(أنْ) رابطة لجواب القسم كاللام الجوابية، وقد ذكر سيبويه، وابن عصفور أنها تكون كذلك في كلام العرب»[7].

---

(١) ضرائر الشعر، ابن عصفور (٤٦). وانظر: الممتع في التصريف، ابن عصفور (٢/ ٥٣٨).

(٢) انظر: شرح الجمل، ابن عصفور (٢/ ١٩٢).

(٣) انظر: معاني القرآن، الفراء (٢/ ١٨٧).

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٢/ ٨٩).

(٥) المقرب، ابن عصفور (١/ ٢٠٥). والنص في المقرب فيه نقص لا بدّ منه، وصوابه في التذييل والتكميل، أبو حيان (١١/ ٣٦٨). وانظر: شرح الجمل، ابن عصفور (١/ ٥٤٠).

(٦) انظر: المساعد، ابن عقيل (٣/ ١١١)، وخزانة الأدب، البغدادي (١٠/ ٨١).

(٧) حاشية الشهاب علىٰ البيضاوي، شهاب الدين الخفاجي (٥/ ٢٤٠).

قال أبو حيان: «وزعم ابن عصفور أن من الحروف التي تربط القسم بالمقسم عليه (أن)»[1].

والذي يظهر أن سيبويه يحتمل أنها موطئة لقسم محذوف، أو أنها لغو كما يبينه كلامه في موضع آخر من كتابه، قال: «فأمّا الوجهُ الذي تكونُ فيه لغوًا فنحو قولُك: لما أنْ جاءوا ذهبْت، وأمّا والله أنْ لو فَعلتَ لأكرمتك»[2]. وإلىٰ ذلك ذهب جمهور النحويين[3].

ووافقهم ابن عصفور في قوله الآخر، فعدّ (أن) توطئة للقسم، قال: «وقد يدخلون (أن) علىٰ (لو) توطئة لجعل الفعل الواقع بعدها جوابًا للقسم، كما يدخلون اللام علىٰ (إن) الشرطية فيقال: أقسم أن لو قام زيد قام عمرو»[4].

وهذا القول هو ما استقر عليه ابن عصفور، وهو الأقرب إلىٰ مذهبه؛ إذ يقل عنده مخالفة جمهور البصريين، قال أبو حيان مؤكدًا رجوع ابن عصفور عن قوله الأول: «وقد رجع ابن عصفور عما في (المقرب) إلىٰ ما قاله سيبويه»[5].

والأظهر أن تكون (أنْ) زائدة مؤكدة، ويبعد كونها رابطة «أنَّ الأكثر تركُها، والحروف الرابطة ليست كذلك»[6].

***

(١) التذييل والتكميل، أبو حيان (١١/ ٣٦٨).

(٢) الكتاب، سيبويه (٣/ ١٥٢)، وانظر: (٣/ ١٠٧).

(٣) انظر: المقتضب، المبرد (٢/ ٣٥٩)، والأصول في النحو، ابن السراج (١/ ٣٣٧)، وشرح الكافية، الرضي (٤/ ٣١٣)، والجنىٰ الداني، المرادي (٢٢١)، والمساعد، ابن عقيل (٣/ ١١١).

(٤) كلامه بنصه في تمهيد القواعد عن شرح الإيضاح (٦/ ٣١٢٥)، وانظر: التذييل والتكميل، أبو حيان (١١/ ٣٧٠).

(٥) التذييل والتكمي، أبو حيانل (١١/ ٣٧٠).

(٦) مغني اللبيب، ابن هشام (٥١).

خاتمة

في خاتمة هذا البحث يحسن الإشارة إلىٰ أبرز نتائج البحث، ومن ذلك:

- تعدد قول عالم ما في مسألة علمية واحدة لا يعد ضعفًا، فربما أتىٰ من سعة علمه واطلاعه.

- للعلماء منهج واضح في التعامل مع تعدد قول العالم الواحد في المسألة الواحدة، ولابن جني في هذا منهج واضح يعتمد علىٰ تعليل أحد القولين من عدمه، ومنهج العالم ومذهبه؛ إذ الغالب أن لكل عالم منهجًا ينتهجه في ترجيح بعض الأقوال علىٰ بعض، والنظر إلىٰ تاريخ الأقوال إن أمكن ذلك.

- تراوح منهج ابن عصفور في مصنفاته بين التفصيل والإجمال، وذلك تقتضيه طبيعة مصنفاته؛ إذ بعضها شروح وبعضها متن مستقل.

- يوحي تداول النحويين - أحيانًا - لقول ابن عصفور في مسألة من المسائل، إلىٰ وحدة الرأي عنده. إلا أن الأمر ليس دائمًا كذلك، فقد تجد له في مصنف آخر رأيًا ثانيًا مختلفًا، أكثر استدلالًا، وأقوىٰ تعليلًا من الأول.

- يكاد يكون مذهب البصريين هو الغالب علىٰ ابن عصفور في آرائه، وبخاصة آراء سيبويه، فهو كثير الإعجاب به.

- ابن عصفور من العلماء المكثرين من الترحل، فقد طاف في كثير من مدن المغرب، وأملىٰ كثيرًا من شروحه فيها، ورحل من الأندلس إلىٰ أفريقية (تونس) علىٰ وجه الخصوص، وهذا له أثر في تعدد الرأي النحوي، ولا سيما في مصنفاته التي صنفها في تونس كـ(المقرب)، و(ضرائر الشعر).

- ابن عصفور من النحويين الذين استقلوا بآراء نحوية وصرفية، فلم يكن تابعًا أو مقلدًا

لغيره، فكانت آراؤه محل عناية عند من جاء بعده.

- يولي ابن عصفور السماع عناية بالغة، فكثيرًا ما يستند في ترجيحه عليه، وفي المسألة الرابعة، والسادسة من هذا البحث شيء من ذلك.

- يعد أبو حيان من أشهر تلاميذ ابن عصفور، وقد أولىٰ مصنفات شيخه عناية كبيرة، وهو من أكثر من وقف علىٰ تعدد أقوال ابن عصفور في المسألة الواحدة، ولا سيما في شرحه علىٰ التسهيل.

- ابن عصفور وقف كثيرًا مع أقوال أبي علي الفارسي ومصنفاته، فشرح كتابه (الإيضاح)، ثم شرح شواهده، ولا غرابة أن نراه يتأثر بأقواله، ففي غير موضع نجد ابن عصفور يتابع أبا علي في رأيه، علىٰ الرغم أن له قولًا آخر مختلفًا عن ذلك في مصنفاته الأخرىٰ، كشرح الجمل، أو المقرب مثلًا. كما في مسألة تعدية الفعل (سمع)، ففي شرحه علىٰ الإيضاح وافق الفارسي بأن الفعل يتعدىٰ إلىٰ مفعولين مع كونه من أفعال الحواس.

***

قائمة المصادر والمراجع

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي اليماني، تحقيق: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط٢، ١٤٣٧هـ.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٨هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط٢، ١٤٣١هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي، ١٣٨٤هـ.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٤١٨هـ.
- التعليقة (شرح المقرب)، لبهاء الدين ابن النحاس، تحقيق: خيري عبد اللطيف، دار الزمان، المدينة النبوية، ط١، ١٤٢٦هـ.
- تقريب الوصول إلى علم الأصول، ابن جزي الكلبي، تحقيق: محمد المختار الشنقيطي، طبع باسم المحقق دون دار، ط٢، ١٤٢٣هـ.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: د. علي فاخر وزملائه، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي ابن أم قاسم، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- الجنىٰ الداني في حروف المعاني، لابن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- حاشية الخفاجي علىٰ تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي علىٰ تفسير البيضاوي)، دار صادر، بيروت، د.ت.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ.
- الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ.
- الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفىٰ إمام، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٤هـ.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- ديوان ذي الرمة، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ.
- ديوان رؤبة، عناية: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٤، د.ت.
- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ.
- شرح ألفية ابن مالك (منهج السالك إلىٰ ألفية ابن مالك)، للأشموني، تحقيق: عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، د. ت.

- شرح الألفية: لابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، دمشق، ط١، ١٤٣٤هـ.
- شرح الإيضاح، لابن عصفور، جمع وتحقيق: ريهام العمر، (رسالة ماجستير غير مطبوعة، جامعة القصيم).
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، تحقيق: د. سلوى محمد عرب، نشر جامعة أم القرى، مكة، ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق: د. خالد محمد التويجري، مكتبة المتنبي، الدمام، ط١، ١٤٣٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- شرح الكافية، للرضي، تحقيق: يوسف عمر، منشورات جامعة بنغازي، د.ت.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، شركة القدس، القاهرة، ط١، د. ت.
- شرح الكوكب المنير، لابن النجار، تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.
- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة، ط١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
- صلة الصلة، لأبي جعفر ابن الزبير، تحقيق: شريف العدوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٠٢هـ.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لابن الطيب الفاسي، تحقيق: د. محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط٢، ١٤٢٣هـ.

- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع، تحقيق: فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، د.ت.
- اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ.
- مثل المقرب، لابن عصفور، تحقيق: صلاح المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة، ط٢، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، د.ت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.
- المفتاح في شرح أبيات الإيضاح، لابن عصفور، تحقيق: رفيع بن غازي السلمي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٣٦هـ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة، ١٤٢٧هـ.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، مصر، ١٤١٥هـ.
- المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩١هـ.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- الموفور من شرح ابن عصفور، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. أحمد الجندي، وعبد الملك شتيوي، حولية كلية اللغة العربية، المنوفية، العدد: ٣٢، ١٤٣٨هـ.
- نتائج الفكر: للسهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، د.ت.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري التلمساني، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط١، ١٤٢٠هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

***

Bibliography

- Usul in grammar, by Ibn Al-Sarraj, edited by: Abd Al-Hussein Al-Fattli, The Resala Foundation, Beirut, 1st Edition, 1405 AH.
- Amali Ibn Al-Shajri, Lehbat Allah Ibn Al-Shajri, edited by: Mahmoud Al-Tanahi, Al-Khanji Library, Cairo, 1st Edition, 1413 AH.
- The brachial explanation, by Abu Ali Al-Farisi, verified by: Dr. Hassan Shazly Farhood, Dar Al Uloom for Printing and Publishing 1408 AH.
- Clarification on Sharh al-Mufassal, by Ibn al-Hajeb, edited by: Ibrahim Abdullah, Saad al-Din House, Damascus, 2nd Edition, 1431 AH.
- Appendix and supplement to explaining Al-Tasheel, by Abu Hayyan Al-Andalusi, edited by: Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam, Damascus, 1st Edition, 1418 AH.
- The statement of the contents of the clarification, by Sheikh Khaled Al-Azhari, investigation by: Dr. Abdel-Fattah Buhairi Ibrahim, Al-Zahraa for Arab Media, 1st Edition, 1418 AH.
- Al-Waqiqa (Sharh al-Muqarrab), by Bahaa al-Din Ibn al-Nahhas, edited by: Khairy Abd al-Latif, Dar al-Zaman, Madinah al-Nabawiyyah, 1st Edition, 1426 AH.
- Prepare the rules with an explanation of facilitating benefits, for the army overseer, investigation by: Dr. Ali Fakher and his colleagues, Dar Al Salam for Printing and Publishing, Cairo, 1st floor, 1428 AH.
- Clarification of Objectives and Paths by Explaining Alfiyya Ibn Malik, by Al-Muradi Ibn Umm Qasim, edited by: Fakhr al-Din Qabawa, Dar Al Ma'arif Library, Beirut, 1st Edition, 1428 AH-2007 AD.
- Al-Jana in the Literature of Al-Maani, by Ibn Qasim Al-Mouradi, edited by: Fakhr Al-Din Qabawa and Muhammad Nadim Fadel, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 1st Edition, 1413 AH
- Al-Khafaji's commentary on Tafsir al-Baidawi (Al-Qadi's Attention and Adequacy of Radi on Tafsir al-Baidawi), Sader House, Beirut, Dr. T.
- Al-Hujjah for the Seven Reciters, by Abu Ali Al-Farsi, edited by: Badr Al-Din Qahwaji and Bashir Jouejati, Al-Mamoun House for Heritage, Damascus, 2nd Edition, 1413 AH.
- Al-Halabyat, by Abu Ali Al-Farsi, verified by: Hasan Hindawi, Dar Al-Qalam, Damascus, 1st Edition, 1407 AH.
- Al-Hilal fi Sharh verses of the Camel, by Ibn Al-Sayed Al-Batlyousi, edited by: Mustafa Imam, The Egyptian House for Printing and Publishing, Cairo, 1st Edition, 1979 AD.
- The Treasury of Literature and the Heart of the Bab Lisan Al Arab, by Abdul Qadir Al-Baghdadi, edited by: Abd Al-Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 4th Edition, 1414 AH.
- Characteristics, by Ibn Jinni, edited by: Muhammad Ali Al-Najjar, The Scientific Library.
- Court of Tawbah Bin Al-Hamir, edited by: Khalil Al-Attiyah, Dar Sader, Beirut, 1st Edition, 1998 AD.

- Divan of Ru'ba, Attention: William Ibn Al-Ward, House of New Horizons, Beirut, 2nd Edition, 1400 AH.
- Paving buildings explaining the letters of the meanings, edited by: Ahmad Al-Kharrat, Dar Al-Qalam, Damascus, 3rd Edition, 1423 AH.
- The Seven in the Readings, by Ibn Mujahid, edited by: Shawqi Dhaif, Dar Al Maaref, Cairo, 4th Edition, D.
- Explanation of the Millennium: by Ibn Aqeel, edited by: Muhammad Muhi al-Din Abd al-Hamid, Al-Risala Center for Studies and Heritage Verification, Damascus, 1st Edition, 1434 AH.
- Explanation of facilitation, by Ibn Malik, verified by: Abd al-Rahman al-Sayyid and Muhammad al-Mukhtoon, Hajar for printing and publishing, 1st ed.
- Explanation of Al-Zaji's Camel, by Ibn Khuruf, investigated by: Dr. Salwa Muhammad Arab, published by Umm Al-Qura University, Makkah, 1419 AH.
- Explanation of Al-Zaji's Camel, by Ibn Abi Al-Rabee ', edited by: Dr. Khalid Muhammad Al-Twaijri, Al-Mutanabi Library, Dammam, 1st floor, 1439 AH.
- Explanation of Al-Zaji's Camel (Explanation of the Great), by Ibn Asfour, verified by: Dr. Sahib Abu Jinnah, The World of Books, Beirut, 1st Edition, 1419 AH.
- Explanation of Al-Kafiyyah, by Al-Radhi, edited by: Youssef Omar, University of Benghazi Publications, d.
- Explanation of Sebawayh's book, by Al-Siraafi, edited by: Abd Al-Moati Qalaji, Al-Quds Company, Cairo, 1st Edition, Dr. T.
- Explanation of the joint, by Ibn Yaish, edited by: Abd al-Latif al-Khatib, Dar al-Uruba Library, 1st Edition, 1435 AH-2014 AD.
- Dhairir Poetry, by Ibn Asfour Al-Ashbili, edited by: Mr. Ibrahim Muhammad, Al-Andalus House for Printing, Publishing and Distribution, 2nd Edition, 1402 AH
- Spreading the joy of spreading joy from Rawd Tayyip al-Mashrah, by Ibn al-Tayyib al-Fassi, investigated by: Dr. Mahmoud Youssef Fajal, House of Research for Islamic Studies and Heritage Revival, Dubai, 2nd Edition, 1423 AH.
- The book, to Sibawayh, edited by: Abd al-Salam Haroun, Dar Al-Jeel, Beirut, 1st ed., Dt.
- Al-Llamat, by Abi Al-Qasim Al-Zaji, verified by: Dr. Mazen Al-Mubarak, Dar Sader, Beirut, 2nd floor, 1412 AH.
- Such as Al-Muqrib, by Ibn Asfour, edited by: Salah Al-Meliti, Dar Al-Afaq Al-Arabiya, Cairo, 1st Edition, 1427 AH.
- Assistant to facilitate benefits, by Ibn Aqil, investigation by: Dr. Muhammad Kamil Barakat, Umm Al-Qura University, Makkah, 2nd Edition, 1422 AH -2001 AD.
- Musnad of Imam Ahmad bin Hanbal, edited by: Shuaib Al-Arnaout and others, Foundation for the Message, Beirut, 1st Edition, 1416 AH.
- The meanings of the Qur'an, for furs, edited by: Ahmed Youssef Najati and Muhammad Ali Al-Najjar, Egyptian General Book Authority, 2nd ed., D.
- Mughni Al-Labib on the books of Al-A'arib, by Ibn Hisham, investigation by: Dr. Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, Dar Al-Fikr for Printing and Publishing, Beirut, 5th Edition, 1979 AD.

- The healing purposes in explaining the adequate summary, by Abu Ishaq Al-Shatibi, verified by: Dr. Abdul Rahman bin Sulaiman Al-Uthaimin and others, Publications of the Institute for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage at Umm Al-Qura University, Makkah, 1427 AH.
- Al-Muqtasab, by al-Mardarad, edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Adimah, Ministry of Endowments, Egypt, 1415 AH
- Al-Muqrib, by Ibn Asfour, verified by: Ahmad Al-Jawari and Abdullah Al-Jubouri, Al-Faisaliah Library, Makkah Al-Mukarramah, 1st Edition, 1391 AH.
- Al-Mumti 'fi al-Tasrif, by Ibn Asfour, investigation by: Dr. Fakhr al-Din Qabawa, House of Knowledge, Beirut, 1st floor, 1407 AH-1987AD.
- Al-Mofour, from Sharh Ibn Asfour, by Abu Hayyan Al-Andalusi, edited by: Dr. Ahmed El-Gendy and Abdel-Malek Shteiwi, Yearbook of the College of Arabic Language, Menoufia, Issue: 32, 1438 AH.
- Thought Outcome: Al-Suhaili, edited by: Muhammad Ibrahim Al-Banna, Dar Al-Riyadh for Publishing and Distribution, d.
- Nafah al-Tayeb from Ghosn al-Andalus al-Rutayb, to the Tlemceni headquarters, Dar Sader, Beirut, 1st floor, 1997 AD
- Jokes in the interpretation of Sebway's book, by Al-Alam Al-Shantiari, edited by: Rachid Belhabib, Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Kingdom of Morocco, Edition 1, 1420 AH.
- Al-Hawamah: Explaining the collection of mosques, by al-Suyuti, investigation by: Dr. Abd Al-Aal Salem Makram, The World of Books, Cairo, 2001 A.D.

❊ ❊ ❊